دور السياسات الاجتماعية في عمليات الحراك التنموي في الساحل السوداني (نموذج محلية بورتسودان 1997 ـ2017م)

د. اعتماد جعفر الصادق شقالي

جامعة البحر الأحمر- السودان

مستخلص الدراسة

الورقة عبارة عن دراسة لدور السياسات الاجتماعية في عمليات الحراك التنموي بهدف التعرف على مؤشرات التغيير الاجتماعي لسكان ساحل البحر الأحمر في خصوصيته السيكواجتماعية و السيسواجتماية في ظل فرضية ضعف آليات التخطيط الاستراتيجي وعدم وجود منظومة لإدارة السياسات الاجتماعية الخاصة بإدارة البيئة الساحلية , واستخدم الباحث منهج التحليل الوصفي ومنهج البناءات الإحصائية في تحليل نماذج الدراسة الميدانية , وتوصل الباحث لأكثر خمس وثلاثين (٣٥) نتيجة وتوصية ومن أهم التوصيات تكثيف الإرشاد الثقافي والوعي اتجاه توظيف الموارد البحرية وتغيير النمط الغذائي لسكان الساحل , والتخطيط للسياسات الاجتماعية وفق منظومة إدارة البيئة الساحلية , وكذلك أسفرت النتائج عن المواصلة في البحث والدراسة حول تغيير نمط المعيشة وأشكال الحياة الريفية على ساحل البحر الأحمر ودراسات التغيير الديمغرافي للحراك السكاني وأثرة على ظهور وإحلال واختفاء مناطق سكنية وسلالات سكانية جديدة .

Abstract

This paper is about the role of the social policy in the development action, the purpose is to explore the social change indicators for the Red Sea population as physco-sociology and politic-sociology based on the assumption of the week of the strategic planning tools and the absence of the administrative framework of social policy in the coast

The researcher use the descriptive analysis and statistical application model (AMOS)

The research resulted in about 35 findings and recommendations among which the most important are aggressive awareness plan about the coast

resources utilization, change the food habits for coast population, social policy planning according to coast management framework, plus continue research on the subject regarding coast and rural life style of the Red Sea population, studies the impact of the demographics on imagine or disappears of races or areas

المشكلة

وفي قـــراءة أوراق العولمـــة والتحديـــث قالـــت مؤتمـــرات الســـكان حديثـــا إن النـــاس ثـــروة الأمـــم وأكـــد عالـــم الانتربولوجيـــا ويلـــز في أبحاثـــه عـــن حـــراك الســـلالات البشريـــة (الســـكان) الـــذي يرتبـــط بالحـــراك التنمـــوي وعـــلي وجـــه الخصـــوص, أكـــد أنـــه حـــراك اقتصـــادي اجتماعـــي و ســـياسي شـــامل وعليـــه فـــان دراســـة الحـــراك التنمـــوي في الســـاحل الســـوداني وعلاقتـــه بالسياســـات الاجتماعيـــة تعتـــبر المحـــور الاســـاسى في اســـتيعاب قضيـــة الســـكان وعلاقتهـــا بمشـــكلات المـــوارد البيئية في الســـاحل واســـتراتيجيات واهـــداف التنميـــة المســـتدامه وخاصـــة في بيئـــة بكـــر كبيئـــة ســـاحل البحـــر الاحمرالتـــي تتوافـــر لهـــا كل مقومـــات الحيـــاة والمـــوارد , وعليـــة فـــان المشـــكلة متعلقـــة بترشـــيد عمليـــات الحـــراك الســـكاني وإعمـــال السياســـات الاجتماعيـــة المرتبطـــة بقيـــم المجتمـــع المحـــلي وكذلك الآليـــات الخاصـــة بتنفيـــذ السياســـات االاجتماعيـــة وكيفية العمـــل عـــلى وجـــود نســـق متكامـــل للتنميـــة يعـــبر عـــن رؤيـــة منهجيـــة في مجموعهـــا تمثـــل الهـــدف المحـــوري في تحقيـــق مســـتوى متقـــدم مـــن الخدمـــات والبنيـــات التحتيـــة في منظومـــة مـــن الحـــراك التنمـــوي الافقـــي الـــذي يســـتند عـــلى حـــراك تنمـــوي راسي متمثـــل في خصائـــص المجتـــع ومقدراتـــه قـــي التفاعـــل مـــع النظـــم المحليـــة والقوميـــه والاقليميـــة والعالميـــة في منظوماتهـــا المختلفـــة (الســـيكواجتماعية , والســـيكواقتصادية , والجيوسياســـية , الجيوبيئيـــة ,والتكنـــو اجتماعيـــة) .

اهداف الدراسة :ـ

١. التعرف على السياسات الاجتماعية في إطار خصوصية خصائص مجتمع محلية بورتسودان-(السيكواجتماعية والتكنواجتماعية) .
٢. استخلاص مؤشرات التغيير الاجتماعي في ظل الحراك التنموي ومتغيرات السياسات التشريعية المختلفة لسكان محلية بورتسودان خاصة وفى ,ساحل البحر الأحمر عامة.
٣. وضع أسس علمية لقياس معدلات النمو الحضري يستند إليها في التخطيط المتوازن للخدمات الاجتماعية في الولاية عامةومحلية

بورتسودان بصفة خاصة.

فروض الدراسة :ـ

١. الفصل ما بين السياسات الاجتماعية في البيئة الساحلية والحراك التنموي ادى الى عدم وجود رؤية واضحة ورسالة عملية في سياق التخطيط الاستراتيجي والمرحلي وتوظيف الموارد الساحلية .

٢. ضعف آليات التخطيط الاستراتيجي والسياسات الاجتماعية تنفيذا وتقييما .

٣- تفترض الدراسة أن سياسات تطوير الخدمات الاجتماعية قلل من مناطق التريف الحضري وأحدث جملة تغيرات في ا لتغيير الديموغرفي وفى بناء المجتمع الساحلي وثقافته.

منهجية الدراسة :ـ

وتستند منهجية الرصد والتحليل في الدراسة باكملها (الأدبيات , الميدان)على منهج متعدد الاتجاهات (multi direction) واستخدم الباحث .المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي في استخلاص السياسات الاجتماعية من الخطط الاستراتيجية (العشرية الربع قرنية و الخمسية ....الخ) وفي الجانب الميداني يتم استطلاع الرأي العام ودراسة وحدات المعاينة المختارة وتقييم البرامج المختلفة كمؤشرات لنتائج الحراك التنموي من خلال برنامج (,اموس) ، وتحليل النماذج عبر برنامج البناءات الاحصائية واستخدم الباحث عددا من الوسائل متمثلة الاستبانة لدراسة خصائص الاسرة في مناطق الحضر والتريف الحضرى والريف في المجال المكاني (اثنى عشر نموذجا من المحلية) وكما استخدم الباحث المسح الجغرافي للتعرف على توزيع الخدمات , ومجموعات التقاش البورئ مع الغادة المحللين للمزيد من التشخيص والتعمق في اعتماد نتائج الدراسة وتوصياتها ,

محاور الدراسة :ـ

تتضمن الدراسة ثلاثة محاور رئيسية المحور الاول يمثل الجانب النظرى ويعرف السياسات الاجتماعية ويعرض نموذج دولة الغرب العربى (الرباط) باعتبارها منطقة ساحلية ويتحدث المحور الثاني عن نموذج محلية بورتسودان ودور السياسات الاجتماعية في عمليات الحراك التنموي في الفترة مابين (١٩٩٧ـ٢٠١٧ م) كتموذج تطبيقي لحراك الساحل السوداني ,ثم المحور الثالث وهو عبارة عن النتائج والتوصيات .

المحور الأول :ـ

تعريف السياسات الاجتماعية في البيئة الساحلية :ـ

السياسات هي التي تبين الرؤية والرسالة للنظام الاجتماعي المحدد او المؤسسة المحددة,

بالتالي فهي تتحدث عن الرؤية الكلية للبرامج و الاستراتيجيات بل تفصلها, غير ان الحديث عن الرؤية المفاهيمية الخاصة بالسياسات الاجتماعية وعلاقتها بالحراك التنموي التي, يتناولها هذا المحور فهي تحتاج إلى البحث والاستنباط المتعمق وفق منظومة التفاعل المجتمعي البيئي وذلك لخصوصية بيئة الحراك الساحلية غير ان الحديث عن الحراك التنموي عامة يكاد يكون منعدماً ، و هناك الكثير من الاتجاهات التحليلية التطبيقية النظرية الحديثة كانت نتاج حقيقي لممارسة تفاعل نظم اجتماعية تتبنى فكر ايديولوجي محدد وحراك اجتماعى وسياسي عبر عنه الخبراء الاقتصاديون و الاجتماعيون و علماء الإدارة والنثربولجية كمفاهيم للسياسات الاجتماعية الخاصة بالحراك التنموي . وحدد الخبراء مفاهيم متعددة للسياسات الاجتماعية وفى المحور نتعرض للمفهوم الاصطلاحى والاجرائي

٠,١ المفهوم الإصطلاحي للسياسات الاجتماعية :

هو المفهوم الذي يشير إلى أن السياسات الموجهة لاحداث تغيرات في بناء المجتمع و ثقافته عن طريق حزمة من المفاهيم الخاصة بتطوير الخدمات الاجتماعية كما ان المعنى يشير إلى الاسم البديل لسياسة الحكومة في معالجة مشكلات المجتمع و قد اشار لهذا المفهوم بصيغة تحليلية عميقة الدكتور محمد عاطف غيث (استاذ علم الاجتماع في كلية الاداب بجامعة الاسكندرية في قاموس علم الاجتماع الذي حرره و راجعه من قواميس متعددة) و بين ان مصطلح السياسة العامة هي استخدام اجتماعي سياسي شائع يشير إلى اسلوب معين للعمل اختير بطريقة مقصودة بعد استعراض كافة البدائل, كما تبع هذا التعريف الاصطلاحي لمفهوم السياسة باعتبارها استخدام اجتماعي سياسى لكثير من المصطلحات التفصيلية منها مفهوم السلوك السياسي (Political Behavior) و مؤسسة سياسية أونظام سياسي(Institution Political) و عليه تكتمل منظومة التحليل للمفهوم الاصطلاحي (السياسات الاجتماعية) استنادا على ان مفهوم السلوك السياسي يعبر عن نمط التفاعل الانساني و بيان النمط المعيشي من خلال المفردة المجتمعية الانسانية و كما ان النظام السياسي او المؤسسة السياسية تعبر عن النظام المؤسسي والنمط التفاعلي مع البيئة المجتمعية و توظيف الموارد الطبيعية في المناطق الجغرافية المحددة و من خلال هذا التداخل (السلوك والمؤسسة) تظهر العلاقة ما بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية و مخرجاتها فيما يسمى بالحراك التنموي .

المفهوم الإجرائي للسياسة الاجتماعية :ـ

ظهر هذا المفهوم من خلال التشخيص الواقعي كإجراء في القرن التاسع عشر مع التداعيات الاجتماعية السلبية للثوره الصناعية تحت مسمى المسالة الاجتماعية والتي عكست العلاقات الصناعية في تلك الفترة ومانجم منها من مشكلات اجتماعية خطيره أصبحت محورهاواهتماماتها السياسات الاجتماعية ومواجهة المتغيرات الإقتصاديه والإجتماعيه ومايرتبط بذلك من دور الدوله في تنظيم ظروف العمل وتقديم خدمات الصحه والتعليم والرعايه الاجتماعية .

وأصبح المفهوم الاجرائي المتعارف عليه هو الصياغات النظرية التي تم استخلاصها من السياسات في شكل خطط و برامج استراتيجية و مرحلية وتم تنفيذها و اصبحت متعارفة لدي مجموعة التنفيذيين و التشريعيين والفنيين من الخبراء و غيرهم, وواستنادا على الطرح السابق يتم تلخيص المفهوم الاجرائي للسياسات الاجتماعية هو مجموعة من القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق اهدافه الاجتماعية العامة على ان توضع هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية و الاتجاهات الملزمة و اسلوب العمل و اهدافه في حدود ايديولوجية المجتمع و يتم تنفيذ هذه السياسات برسم خطة او اكثر تحتوي على عدد من البرامج و مجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة ويحدد مفهوم السياسة الاجتماعية باسلوب اجرائي يتضمن الاتي :-

١. تمثل السياسة الاجتماعية عمليات سياسية تعتمد على تدخل الدولة.
٢. تمثل السياسة الاجتماعية عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق باهداف المجتمع.
٣. ترتبط السياسة الاجتماعية بايدلوجية المجتمع.
٤. تحدد السياسة الاجتماعية المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية.
٥. السياسة الاجتماعية متعددة المستويات فهي تعبر عن سياسة قطاع او جهاز.
٦. السياسة الاجتماعية تشمل الجهود الحكومية و الجهود الاهلية معا في برامج الرعاية الاجتماعية.
٧. تقوم السياسة الاجتماعية على اساس استخدام اسلوب علمي يحدد الحاجات الاجتماعية.

كما يمكن تحقيق درجة قصوى من التنمية الشاملة للمجتمع بتحديد الوظائف الآتية :ـ

١. الوظيفة التنموية التي تعطي مكانة متميزة لدور الانسان في التنمية البشرية بصفة الرائدة كما تنطوي هذه على دعم و تقوية الاسرة باعتبارها النواة الاساسية لحفظ المجتمع و محور التطور في توعية الحياة.

٢. الوظيفة الوقائية التي تتجه نحو الفئات التي يمكن ان تكون عرضة للتاثير السلبي في المستقبل المتطور مثل سياسات رعاية الطفولة و الامومة و سياسات تعليم الكبار... الخ.

الوظيفة العلاجية هي التي تتجه بصفة خاصة للفئات التي تحتاج إلى رعاية علاجية و خاصة مثل السياسات الخاصة بذوى الاحتياجات الخاصة و المسنين...الخ.

في هذا الاطار المفاهيمي الإجرائي قد حققت المجتمعات الانسانية المعاصرة تقدما ملحوظا على صعيد الاعتراف بالحقوق الاجتماعية لمختلف المجموعات والفئات وتم إدراج التطبيقات في الأطر التشريعيه على مستوى المجتمعات المحلية والاقليمية والعالمية بمختلف مستوياتها الجغرافية والبيئية ووضع الخطط وسن القوانين واللوائح التي يجب ان تعبر عن حاجات النظام الاجتماعي بكل ما فيه من تباين ثقافي واجتماعي وبيئي سواء كانت بيئات سهلية ساحلية كنموذج محلية بورتسودان اوبيئات اخرى وبتحكم التفاعل والحراك التنموي سواء كان ذلك وفق منظومة ايجابية تحقق التعايش السلمي و النماء و التقدم و الازدهار أو تقود إلى صراعات بمختلف اشكالها و من ثم تكريس مواطن القوة و السلطة و تمايز مجتمعات الضعف والتشتت والانغلاق, تلك الخصائص التي تتسم بها مناطق الريف و التريف الحضري الخاصة بالساحل السوداني محل الدراسة.(محلية بورتسودان) . كما أبحر الخبراء والعلماء في وضع مناهج متعددة لتقويم السياسات الاجتماعية عامة ولم تتطرق جميع المناهج الى خصوصية الساحل وفق منظومة عرض سياسات متكاملة في ادارة المناطق الساحلية بل كان هنالك غزارة في الإنتاج في شتى المجالات الاجتماعية تلبية لحاجات الواقع المجتمعي الذي تكثر فيه المشكلات الاجتماعية دون التخصيص في البيئة الساحلية ,

منهجية تقويم السياسات الاجتماعية :ـ

مرت مناهج تقويم السياسات الاجتماعية بمراحل متعددة من التطور حتى أصبحت لها العديد من النماذج المعيارية لإجراء البحوث التقويمية وتحديد دقيق لنجاح البرامج والسياسات.

عرفSuchman (1967)المنهج التقويمي للسياسات الاجتماعية على أنه تحديد

لبعض النشاطات التي تتضمن بعض الأهداف ذات القيم المحددة وقد وضع Suchman أربعة عوامل (معايير) للتقويم اهمها اربع مراحل هي :ـ

١. الجهد (كمية النشاطeffort)
٢. التأثير (نتيجة الجهد Effect)
٣. العملية (كيف تحقق التأثير Process)
٤. الفاعلية (مدى التأثير Efficiency).

وهناك العديد من الأساليب أو المحكات للقياس تستخدم لتقدير مختلف الجوانب المتعلقة بأفضلية البرامج وهي :-

١. الموارد المخصصة للبرنامج (Effort) .
٢. نتائج برنامج الخدمات من خلال التغيرات الاجتماعية الحادثة (التأثير Effect).
٣. محاولة تقدير التقديرات المتعلقة بالعميل (الفعالية Efficiency).
٤. تحديد اقتصاديات تشغيل البرنامج (Program Operation) وذلك بمقارنة مايحقق البرنامج من إنجازات (الكفاءة Efficiency) .

نماذج تقويم برامج السياسات الاجتماعية :ـ

النموذج هو الوصف الدقيق للبرنامج المراد تقويمه وتشخيصه ودراسته (فرانك ١٨٧٦ م) وهي مجازات لغوية تعني صياغة المفاهيم المتصلة بنموذج منهجي للتقويم . وهناك العديد من النماذج لتقويم السياسات الاجتماعية على سبيل المثال نذكر منها الآتي:ـ

١. نموذج التقويم بالأهداف.
٢. نموذج التقويم دون التقيد بالأهداف.
٣. نموذج المساءلة
٤. النموذج الطبيعي.
٥. النموذج الموجه نحو اتخاذ القرار.
٦. نموذج التقويم الشامل.

نموذج CIPP (التقويم الشامل) :ـ

قام الباحث بعرض موجز لنموذج التقويم الشامل باعتباره النموذج الافضل للتطبيق في تقييم السياسات الاجتماعية الخاصة بالمناطق الساحلية ويمكن ان يكون جزءا لا يتجزأ من برامج إدارة المناطق الساحلية وهوعبارة عن نموذج يهدف إلى توفير قاعدة معلومات لصنع القرارات من خلال تحليل أنظمة التغيير المخطط لها كسياسات اجتماعية ، ويخدم

هـذا النمـوذج أربعـة أنـواع مـن القـرارات الواجـب اتخاذهـا: وهـى قـرارات التخطيـط (Planning Decisions) وقـرارات البنـاء (Structural Decisions) وقـرارات التنفيـذ (Implementing Decisions) وقـرارات التغذيـة العكسـية (Recycling Decisions) , ويعتمـد التصميـم في هـذا النمـوذج الشـامل عـلى تقويـم المحتـوى (Content) وتقويـم المدخـلات (Input) وتقويـم العمليـة (Process) وتقويـم المخرجـات (Product) . ويجيـب النمـوذج الشـامل عـن تسـاؤلات مـدى تحقيـق الأهـداف؟ وماهـي الاسـتراتيجيات؟؟ وماهـي الإجـراءات ؟؟؟ ومامـدى فعاليتهـا ؟؟والشـكل التـالي يبـين مسـارات التقويـم:ـ

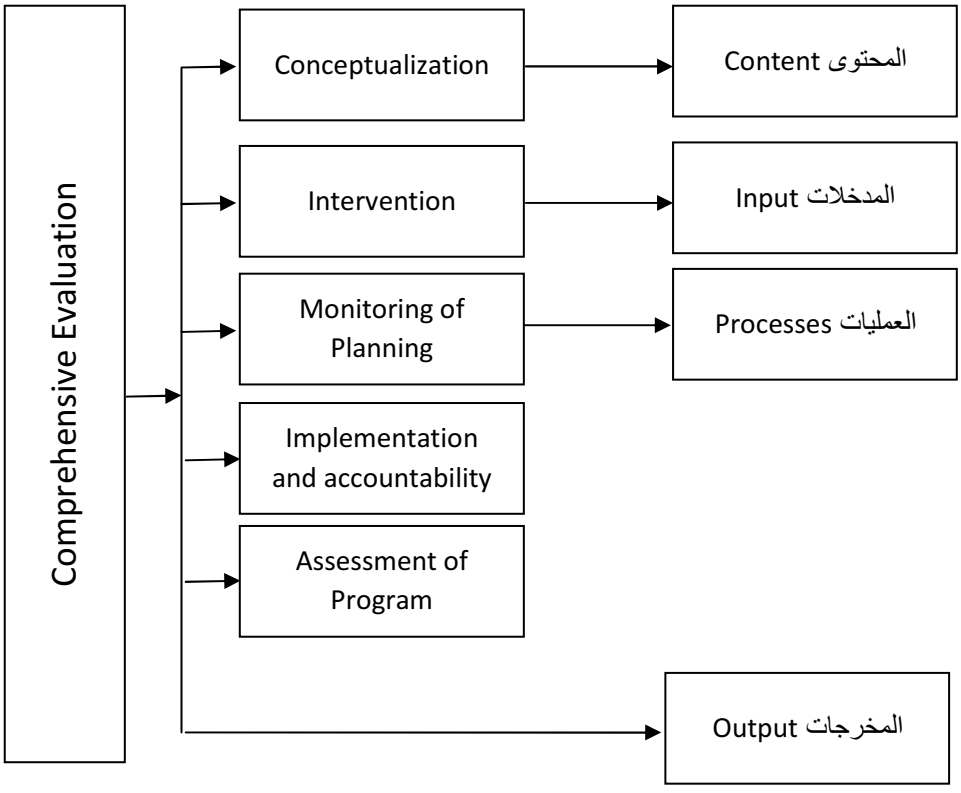

شكل يبين: نموذج التقويم الشامل

نموذج السياسات الاجتماعية في دولة المغرب العربي:

تحدثـت الوثيقـة الخاصـة بالسياسـات الاجتماعيـة بدولـة المغـرب عـن الأحوال الاجتماعيـة لفقـراء العالـم القـروي وفقـراء عالـم المـدن ومنهـا تـم وضـع برامـج ومشروعـات تعـبر عـن السياسـة الاجتماعيـة وآليـات ووسـائل تنفيذهـا ونعرضهـا بإيجـاز وبالرغـم مـن ان النمـوذج تـم اختبـاره باعتبـار ان المغـرب العربـي متمثـل

في بلدية الرباط يمثل المناطق الساحلية والجبلية والسهلية المطلة على البحر المتوسط إلا أن سياسة ادماج الرؤية المفهوم في أعمال السياسات الاجتماعية لم يتضمن سياسات البيئة الساحلية إلا في عموميات السياق بالرغم من تخصص المعالجات في إطار التقسيم القروي وعالم المدن .

فقراء العالم القروي:ـ

تم توجيه المبادره للفئات الأكثر فقرا بالمناطق القروية المعزولة وتمثل عدد ٣٦٠ جماعة قروية أكثر فقرا وقد شخصت الأسباب في نتائج الجفاف وقلت الموارد المائية وهنالك أسباب تغنية مرتبطة بظروف انتقال الفلاح والعزلة ومظاهرة التهميش وافتقاد أبسط الخدمات الصحية من المراحيض وارتفاع نسبة الوفيات من الأمهات والأطفال إذ يموت ٤٠٪ من الأطفال و ٢٢٧ امرأة حامل من كل مائة الف حالة كما تعتبر الأمية من أهم المشاكل التي تواجه النساء القرويات إذ تبلغ نسبتها ٧٠٪ مع هيمنة المجتمع الذكوري على مجريات الأحداث الحياتية .

وكل ذلك أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة من القرى إلى الحواضر بسبب العوامل السيشيو اقتصادية (التفاصيل السابقه) وبالتالي تفشي البطالة (الفلاحون الصغار يهاجرون إلي الحواضر بمعدل مئتان الف سنويا).

فقراء المدن ,:ـ

إتسمت مظاهر خلل السياسات الاجتماعية في الفتره مابين ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ في مجموعة الاحتجاجات على الوضع الاجتماعي والتظاهرات على إرتفاع أسعار المواد الأساسية وكانت المدن الصغرى تمثل أبرز مظاهر الاحتجاج فيها كثرة الأنشطة والحرف الصغيرة غير المهيكلة بل مثلت هذه الأنشطة جزءا مهما من البناء الاجتماعي للمجال الحضري نسبة للبطالة المتفشية وسط الشباب.

وتعد ظاهرة التسول هي الظاهرة الثانية التي تم تشخيصها في سياق الوصول لسياسات اجتماعية محكمة يتم من خلالها فقر المدن فنجد من وثيقة المبادرة الوطنية أن السياسات الاجتماعية مطالبة بمعالجة مشكلات ٢٠٠ الف متسول منهم ٤٩٪ رجال و ٥١٪ من النساء وهنالك نسبة ٦٢٪ من مجموع المتسولين يعدون من التسول الاحترافي (١٣٪ منهم معاقين).

وتكشف الوثيقة أيضا عن ظاهرة الأطفال المشتغلين والزين تتراوح أعمارهم ما بين ٧ إلى ١٢ سنة والبالغ عددهم ٦٠٠ الف طفل تعتبر الفاقة والحاجة هما السببان الرئيسيان لتشغيل الأطفال وذلك لبحثهم عن مداخل الإعاله لأسرهم .

كما كشف البحث الوطني حول الإغاثة التي استندت عليها معلومات الوثيقة الوطنية أن هنالك ٠٣٥١٠ الف شخص في وضعية إعاقة بالمغرب أي بنسبة ٥٪ من مجموع السكان كما أظهرت نتائج البحث أن من بين كل

أربعة أثر تتوفر فيها شخص معاق ونتيجة لذلك إطر العديد من المواطنين إلى الهجرة سواء من البادية إلى المدن أو الهجرة إلى الضفة الأخرى (أوربا) مما خلف تحولات داخل المجتمع المغربي كتفشي الإجرام بالمدن وهجرة الأدمغه والأطر العليا إلي الخارج وتغيير الخالط الجغرافية في المدار الحضري من خلال تنامي الاحياء الهامشية وكل ذلك أدى إلى حركة الدولة في مجال مكافحة الفقر ووضع سياسة اجتماعية لمدة ٥ سنوات تعبر عنها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر مخطط السياسات الاجتماعية .

وتعتبر التوجهات بمثابة مفهوم جديد للسياسات الاجتماعية ينطلق من محاور استراتيجية جديدة يتمثل في الآتي :ـ

أولا : تعزيز الاستراتيجيات القطاعية.

ثانيا : الاهتمام بالمناطق الريفية والجبلية واستهداف سكانها بالتنمية الاجتماعية .

وتلخص المحورين في البرامج التالية:ـ

١. تعزيز برامج التنمية القطاعية بتشجيع برامج الإدماج الاجتماعي وخلق فرص عمل لتشغيل إنجاز مشروع ٥٧٥٨١ يستفيد منها ٦,٤ مليون شخص بتكلفة تصل إلى ١١- ٣١ مليون درهم.

٢. تعزيز الاستراتيجيات القطاعية في الصحة والتربية والإسكان والشباب والرياضة بالآتي:ـ

تسهيل الحصول على الرعاية الصحية الأولية للفقرا .

أ. بناء سكن اجتماعي (٠٢١ وحدة سكنية في خلال العام)

ب. تعزيز برامج الشباب باستيعاب مليون شاب وفتح مراكز سيشيو رياضية لبث الوعي والثقافة للسياسات الاجتماعية والتاهيل الرياضي, توسيع برنامج العطله للجميع وتوسيع نطاق مراكز الشباب الحرفية ورعاية الأطفال .[١]

الآليات والوسائل لتنفيذ السياسة الاجتماعية في دولة المغرب العربي :ـ

تصميم برامج متخصصة :ـ مثل برنامج تيسير الذي يشمل على المساعدات المالية للاسر وتوزيع الحقايب المدرسية وتوسيع دائرة النظام الأساسي للمساعدة الطبية.

تبني مفهوم جديد للحكامة المالية والإدارية يرتكز على النتائج اللامركزية والبرمجة المتعددة .

تبني مبدأ التعاقد والشراكه مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

اعتماد برامج فعالة في القطاعات الفئوية من المجتمع بتأهيل ١٥٠٠٠ الف مهندس سنويا وتخريج ٣٣٠٠ الف طبيب سنويا ١٠٠٠٠من العاملين في المجال الاجتماعي وفق منظومة (مقاولتي – تأهيلي ـ إدماج) [٢] .\

بالرغم من يساطة السياسات في نموذج المغرب العربى ووضوح النتائج تظهر المفارقات بين المجتمعات في اعمال السياسات الاجتماعية في المناطق الساحلية دراسة الجانب التطبيقى المتمثل في محلية بورتسودان .يبين هذا التبيان ويوكد على عدم توظيف الميزة التفاضلية في ادماج الموارد البحرية وتحقيق منظومة اهداف التنمية المستدامة .

المحور الثانى :ـ محلية بورتسودان نموذج تطبيقي لحراك الساحل السودانى (١٩٩٧ـ ٢٠١٧م) :ـ

يتضمن هذا المحور نبذه تعريفية عن محلية بورتسودان في السياق الاجتماعى ونماذج من السياسات الاجتماعية في الفترة الزمنية للدراسة وعرض مؤشرات نتائج تنفيذ هذة السياسات .

نبذة تعريفية عن المحلية :ـ

أنشئت محلية بورتسودان بموجب أمر تأسيس رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م. كما حددت السلطات والاختصاصات وفقاً لقانون الحكم المحلى لسنة ٢٠٠٣م.

تقع محلية بورتسودان بين خطى طول ٦,٧٣- ٤١,٧٣ وعرض ٣٣,٩١- ٤٤,٩١ ، وعدد سكانها ٠٤١,٩٩٣ نسمه حسب تعداد السكان لعام ٢٠٠٩ , وتعتبر محلية بورتسودان رئاسة الولاية من ضمن عدد اربعة مراكز حضرية تم تفسيمها وتعتبر بورتسودان هى الام والمرجعية والجدول التالى, يبين نمط الحياة المعيشية والتوزيع السكاني الذي تاثر كثيرا في ظل الحراك الساحلي وضعف المواكبة والتغيرات التكنواجتماعة.والسيكواجتماعية .

جدول يبين نمط المعيشة في محلية بورتسودان والمراكز الحضرية الاخرى :ـ

المحلية	الحضر	الريف	الرحل
بورتسودان	93.3%	6.6%	1%
حلايب	7.9%	88.4%	3.7%
طوكر	11.8%	65.6%	22.6%
سنكات	16%	63%	20.8%

المصدر : اعداد الباحث(استنادا على تعداد٢٠٠٨)

بالرغم من ان الجدول اعلاه يبين ضعف وتدهور نوعية الحياة بمؤشرات نمط المعيشة الا ان تطبيق النظام الفيدرالي في العام ٤٩٩١ مرتبطا وقرار

التشريع الولائى وتطبيق سياسات التحرير ادي إلى تغيرات اساسية على مستوي الاقليم عامة وولاية البحر الاحمر وبصفة خاصة حاضرتها محلية بورتسودان وقد تزايد الوعي باهمية التقسيم العادل للسلطة والموارد مع المركزفاصبحت المحلية تتراس ثماني محليات ثم تتطورت الى عشر محليات .

الخارطة الاجتماعية والثقافية لمحلية بورتسودان :ـ

بالرغم من تنوع الاثنيات القبلية في حاضرة الولاية الا ان المحلية تمثل تشكيلة اثنية للسودان المصغر وتنقسم المجموعات القبلية المحلية الى مجموعات قبائل الهدندوة, الامرأر, البشاريين, الارتيقا, والبني عامر والاشراف والحباب والكميلاب والحباب والبني عامر يتحدثون التقري واليداويت وهما لغتان مختلفتان, الاولى لغة حامية والاخرى لغة سامية . وتوجد قبائل الشمال والغرب والوسط بنسب متفارتة ومقدرة في تماذج وتصاهر اثنى يشكل دلالات واضحة في عمق النسيج الاجتماعى واللغة العربية هى اللغة الاولى مع الحفاظ بسيادة اللغات المحلية التى تم ذكرها سابقا . وتوجد بالمنطقة ٦ نظارات و٣ عموديات , وهي نظارة الهدندوة ونظارة الامرأر ونظارة البشاريين ونظارة الحلنقة ونظارة البني عامر ونظارة الحباب وعن العموديات عمودية الارتيقا وعمودية الكميلاب وعمودية الاشراف اصبحت لنظارات البجا وعمودياتها دورا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا واضحا اذ ان النظارة كانت وما زالت هي الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فالتاريخ السياسي للمجموعات القبلية واضحا في تمثيل مؤتمر البجا بالقوة السياسية العظمى في الفترات السابقة بل اصبح القوة الاقليمية المهيمنة التي تناضل ضد التهميش والتخلف من خلال الدعوات الاقليمية وتوزيع السلطة ٣ .

تتمتع قبائل المنطقة بالكثير من الخصائص الايجابية مثل البسالة والشجاعة والفروسية كما انهم شعوب بميلون للحرابة والاقتتال ويتنافسون على الزعامة والمراعي ويتمسكون بالارض اذ انها توازي مفهوم العرض والشرف, ويمجدون صفات القتال في ثقافتهم واغانيهم واشعارهم لذا تكثر عندهم اليات حفظ السلام والضبط الاجتماعي . زعيم القبيلة يصل الى السلطة عن طريق الوراثة وليس الانتخاب ويعاونهم مشايخ وحكماء من اعيان القبيلة ويصدرون احكامهم وفق القوانين العرفية المتوارثة عن طريق الادارات الاهلية .وبالرغم من حياة التمدن في محلية بورتسودان الا ان ما زالت قبائل تلك المنطقة منغلقة على ذاتها وفي عزلة من المجتمعات الكبيرة (مجتمع مخلية بورتسودان) وتنطبق عليهم المقولة التاريخية (البجا استقبلوا الجبل واستدبرو البحر) كما تتميز قبائل جنوب الولاية الموجودة في مدينة بورتسودان بالاستقرار النسبي وخصائص التحضر وقبول الاخر والانفتاح على الشعوب مما جعلهم اكثر تطورا واكتسابا للمعارف,وتفاعلا مع مجتمع المدينة وبالرغم من

تضاريس الخارطة الاجتماعية الا ان سكان المحلية لهم السمات والخصائص الحضرية التى يتميز بها اهل الساحل والتى لم تحظ بادنى حظ من الاهتمام في خصوصية التخطبط ووضع السياسات الاجتماعية .

نموذج من السياسات الاجتماعية قى ظل التخطيط الاستراتيجي للمحلية :ـ

يدا المجلس الاعلى للتخطيط الولائي يرسم الخطط والسياسات على شاكلة التخطيط المركزي ووفق السياسات الاستراتيجية العشرية ثم الخمسية والربع قرنية وتلخصت السياسا ت الاجتماعية في ولاية البحر الاحمر عامة ومحلية بورتسودان بصفة خاصة في تخفيف حدة الفقر وتحقيق الاهداف التنموية عبر تمليك وسائل الانتاج للشرائح الضعية الأقل حظا وذلك لانتاج موارد جديدة للكسب والانتاج لتحقيق اهداف اساسية متمثلة في الاتي :ـ

١. التوسع في مظلات الأمان الاجتماعي للتأمين والخدمات الأساسية .
٢. تعزيز مكانة المرأة والشباب عبر التمويل الأصغر.
٣. تزكية المجتمع وتعزيز تكافله وتقوية نسيجه الأجتماعي وجعل المواطنة هي الولاء الأعلى الذى يجمع كل الناس ويؤمن أعلى درجات المشاركة في كافة مناحي الحياة.
٤. اشاعة روح التكافل الاجتماعي ورعاية الفئات الضعيفة واصحاب الاحتياجات الخاصة .
٥. ترقية السلوك الشخصي والمجتمعي.
٦. الارتقاء بالثقافة والاداب والفنون وتعظيم دورها في نهضة المجتمع .

وتم تفصيل الاهداف اعلاها على عدد من السياسات:

١. تعظيم دور الزكاة في عملية التزكية وخفض نسبة الفقر.
٢. تعظيم دور منظمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال التنمية الاجتماعية.
٣. توفير فرص التعليم العام لكل من بلغ سن الدراسة والعمل على ضمان إلزاميته.
٤. الارتقاء بالخدمات الصحية والتوسع الرأسي والأفقي فيها لتغطى كافة انحاء الولاية وفقاً لمعايير الإقليمية
٥. التغطية الكاملة للفئات الضعيفة والمتوسطة بالتأمين الصحي

وتطوير نظم عمل مؤسسات التأمين الصحى ودعمها .

٦. تأهيل وتدريب الكوادر الصحية (أكاديمية الأطر الصحية).

٧. تطوير المدارس بإعداد وإنفاذ المواصفات الأساسية للمدارس على مستوى المباني والتجهيزات والمعلم وكامل البيئة التعليمية .

٨. تمليك الأبقار والإبل للأسر الفقيرة بالريف.

٩. تمليك قوارب الصيد والمعدات للصيادين.

١٠. تمليك عربات النقل البديل للكارو وعربات نقل وتوزيع المياه.

١١. رعاية وكفاية الايتام.

١٢. توزيع مواتر للمعاقين.

١٣. صيانة وتأهيل الملاعب والاندية الرياضية .

وبناء على هذه السياسات تم تنفيذ العديد من المشروعات في قطاع التنمية الاجتماعية ومشروعات الجهد الشعبي من خلال البنوك وشركات المساهمة كمشروع ورش الحرفيين وتنفيذ مشروع صندوق الاسكان والتعمير وقوارب الصيد والتاكسي الحضارى ويبين الجدول التالى المشروعات المختلفة التى أسهمت في توظيف عدد (٤٤٥١) عامل .

والجدول التالى يبين: مشروعات التنمية المجتمعية والتمويل الأصغر(٢٠٠٨-٢٠١١)

المشروع	عدد المشروعات	المستفيدين
قوارب الصيد	١٧٠قارب	٣٨٠ صياد
مشروعات المرأة	١٣٩	٦٩٥ أسرة
تمليك الأغنام	٦٥٢ رأس	٧٠٥أسرة
الحرفيين	٢٧٦	٢٧٦ حرفي
طواحين حجر	٥	٢٥٠ أسرة
الزراعة	٣٣٢ مزارع	٣٣٢ مزارع
احلال الكارو	١٥٠	١٥٠
مواتر وثلاجات اسماك	١١	١١
مواترمعاقين	٦٥ موتر	٦٥ معاق

المصدر : تقارير وزارة التنمية والضمان الاجتماعي ، ادارة الرعاية الاجتماعية ، ٢٠٠٨-٢٠١١

تبلورت نتائج التنمية في القطاعات المختلفة بقوة دفع ومناصرة مجتمعية تجسد مفاهيم المشاركة التى أستندت عليها خطة العمل في المحلية فتم تشكيل

أول لجنة خاصة بكفالة الأيتام التى أصبحت مؤسسة الكفالة المجتمعية وتقوم بجميع كفالة الأيتام وعدد من لجان المشاركة المجتمعية (لجنة صيانة وتأهيل المدارس ، لجنة صيانة وتأهيل المساجد ، لجنة صيانة وتأهيل المقابر ، لجنة التشجير) وقد ساهمت هذه اللجان مساهمة فعالة التنمية العمرانية وتقديم الخدمات الاجتماعية بالولاية .عامة وبمحلية بورتسودان يصفة خاصة .

تائج ومؤشرات تنفيذ السياسات الاجتماعية :ـ

ونتجت الكثير من المؤشرات في الحراك التنموي افقيا وراسيا في محلية بورتسودان نتيجة لتنفيذ السياسات الاجتماعية ومشاركة اللجان المجتمعية وفيما يلى نماذج الحراك التنموي الافقي الخاص بالمناطق الخدمية ومؤشرات خصائص المجتمعات المحلية ببورتسودان في المناطق الحضرية والريفية ومناطق التريف الحضري وفق التطبيق الخاص بنموذج الهيكل البنائي الميداني في الجانب التطبيقي للدراسة .

نتائج ومؤشرات الحراك الأفقي للمناطق (الخدمات الثقافية والاجتماعية):

ركزت الدراسة على قراءة خصائص المجتمع الثقافية والاجتماعية من خلال الانتشار الافقي للخدمات المتمثلة في المساكن والمرافق التعليمية والصحية والاندية ومشاركة اللجان المجتمعية والمنظمات ودور العبادة وتوصلت نتائج المسح الخاص بالخدمات من خلال التواصل مع اللجان الشعبية بالمناطق نماذج الدراسة وملء الاستمارات الخاصة بمتغيرات المرافق الخدمية اذ ان تطور الشعوب وتمدنها يعتمد على مدى تعاملها مع مؤسسات الحضر بل ان خصائص المجتمعات وترقية سلوكها الحضاري في استخدام مقومات الحياة المعيشية وتميز نوعيتها ويرتكز على تلك المرافق وفيما يلى بيان لمتغير الخدمات .

جدول يبين :المؤشرات الرقمية للخدمات الاجتماعية والثقافية بمحلية بورتسودان

المناطق	الاسر	المنازل	المرافق التعليمية	المرافق الصحية	أندية	دور العبادة	المنظمات ولجان المشاركة المجتمعية	نقاط بسط الامن
حضر	١٠٠٠٠	٥٤٤٠	٦٣	١٤	١٧	٣٢	١٧	٥
تريف حضرى	٢٧٦٠٠	٢٣١٠	٤١	٧	٧	٦٠	٢٢	٢
ريف	٣٣٢٥	٣٧٠	10	3	0	5	4	0

وتبين مؤشرات الجدول اعلاه ارتفاع نسبة السكان مقارنة بالمرافق

الخدمية وهذا الأمر مرتبط ارتباط وثيق بعلاقة الحراك السكاني اذ ان السكان يلجئون إلى مناطق توفر الخدمات وان اكتظاظ السكان له علاقة محورية وارتباط بالمشكلات المجتمعية من الدرجة الأولى مثل الفقر والصراعات القبيلية (ديناميكية الحراك الجهوي والسياسي والصراعات الإثنية) وغيرها من المشكلات التى تولد العديد من الظواهر السكانية السالبة ذات الابعاد المختلفة نفسياً ومجتمعياً ومهنياً واقتصادياً

ومن الملاحظ في الجداول أعلاه ان سياسات تطوير الخدمات الاجتماعية قد ساهم في تطور أنماط السلوك في مجتمعات التريف الحضري اتجاه التعامل مع قضايا العلم والتعلم والتواصل مع دور العبادة واستخدام وسائل الاتصالات التقنية بالرغم من ارتفاع نسبة استيطان الاسر داخل المنزل الواحد ٠٠٦٧٢ أسرة تمثل ٠٠٠٨٣١ نسمة يقطنون في ٠١٣٢ منزل اى ما يعادل ما بين ٠١ – ٢١ فرد في المنزل وهذه التجمعات البشرية هي التى كانت لها دور واضح وأثار ملموسة في جملة التغيرات التي حدثت في بناء المجتمع وثقافته مما يؤكد الفرضية الثالثة التى تقول بان سياسات تطوير الخدمات الاجتماعية ادت إلى تكوين دوافع واتجاهات بل أنشاء الجيوب الخاصة بالتريف الحضري ونزوح أهل الريف وأحداث جملة تغيرات في ثقافة وبناء المجتمع بالمحلية .الأمر الذى يتم تشخيصه وتدارسة بقوة في تحليل خصائص مجتمع الدراسة عبر النماذج البنائية في الحراك الرأسي .

كما توكد المؤشرات الرقمية الخاصة بالاندية الثقافية والرياضية والاجتماعية ومواقع بسط الامن الشامل لنشر الوعي وحماية المناطق من امراض المجتمعات العشوائية (التشرد ، التسول ، المخدرات ..الخ) ، كما تبين مؤشرات تواجد الخدمات والمرافق التعليمية النسب الاكثر ضعفا واختلالا في نسب التوزيع والتباين والضعف في خصائص مجتمع ساحل البحر الاحمر بالرغم من ان المجتمعات الساحلية تتميز بنسبة عالية من الوعي والثقافة وان من خصائصها الثابتة التحضر وارتفاع معدل دخل الفرد ، بينما ان هنالك نسبة مقدرة من سكان المحلية يعيشون تحت خط الفقر وتتسم صفة البداوة في نمط العيش الامر الذي ينعكس جليا في الدراسة الميدانية والخصائص الاجتماعية.,

مؤشرات نتائج الحراك الرأسي وخصائص مجتمع العينة :ـ

هي عبارة عن مجموعة متغيرات خاصة بالجانب الديموغرافي ومتغيرات اجتماعية وتقافية تبين منظومة نوعية الحياة لسكان محلية بورتسودان على مستوياتهم الثلاثة (الحضر والتريف الحضري والحضر) الاكثر تباينا وقد تم أستخدام الجداول التكرارية والرسومات البيانية للتعرف على الخصائص وفيما يلي محصلة النتائج.

اولا مؤشرات الخصائص الديمغرافية

شكل رقم (١): حجم العينة والتصنيف النوعي للفئات

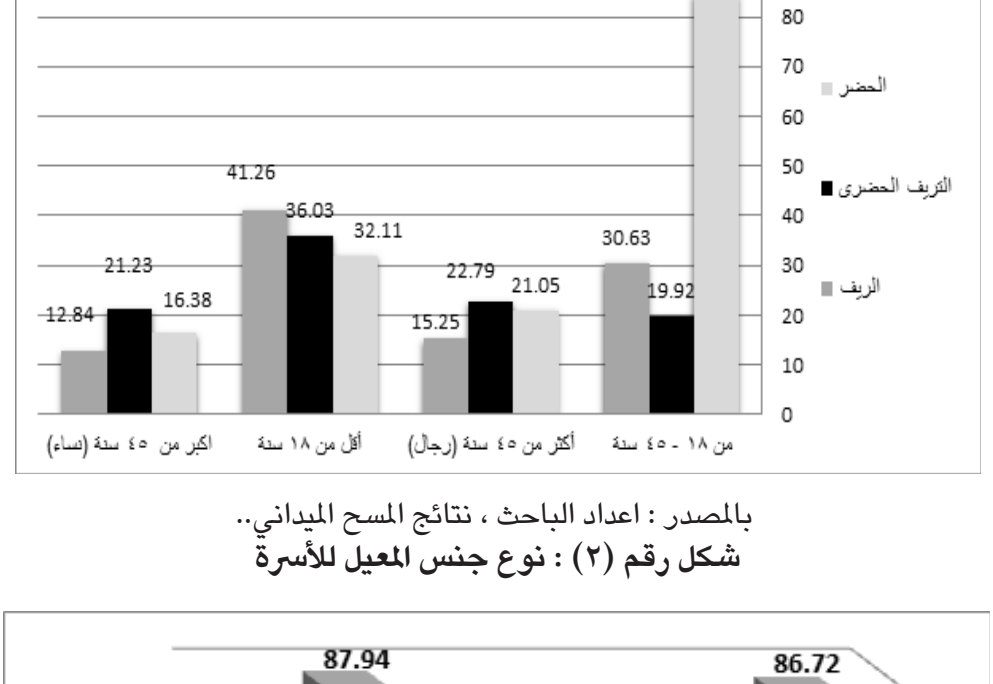

بالمصدر : اعداد الباحث ، نتائج المسح الميداني..

شكل رقم (٢) : نوع جنس المعيل للأسرة

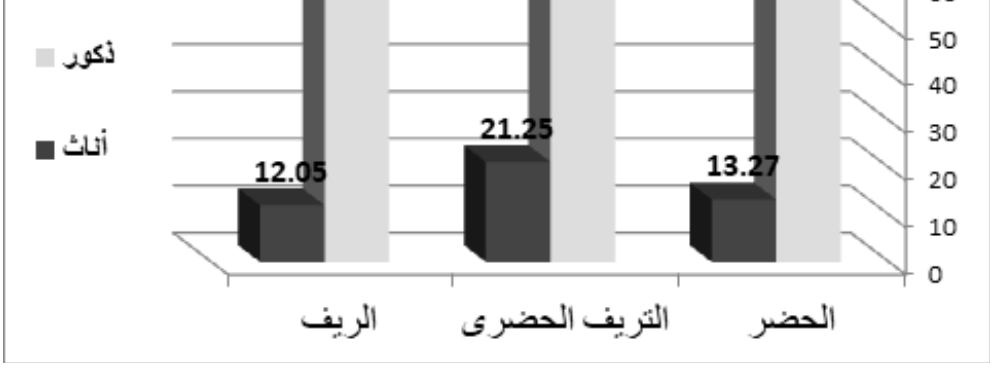

شكل رقم (٣): الحالة الزواجية للمعيل

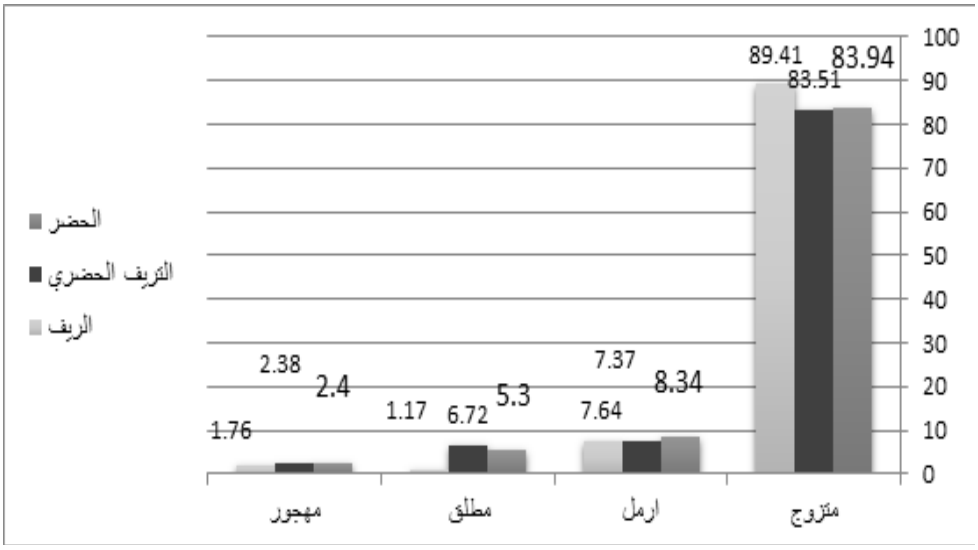

شكل رقم (٤): زمن استقرار الأسر بالمنطقة

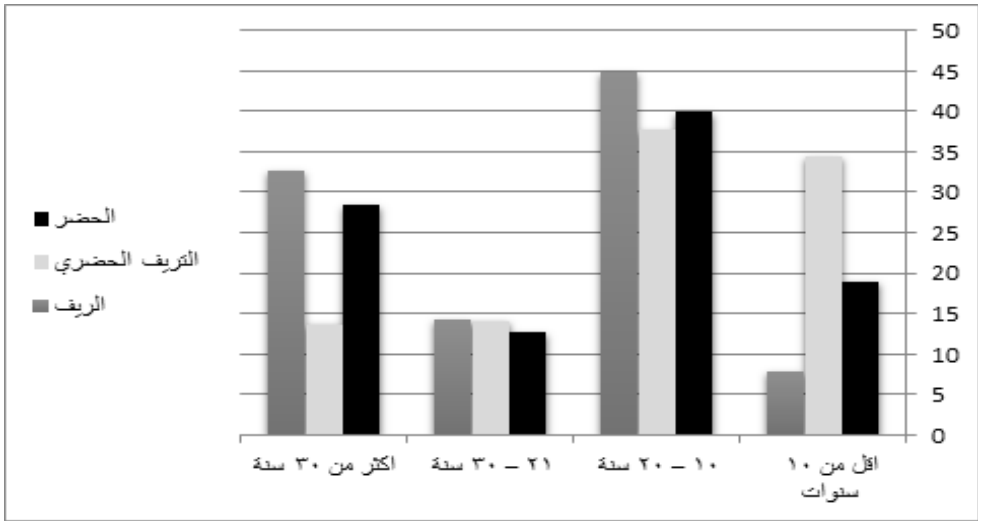

تبين الخصائص الديموغرافية للعينة نوع المجتمعات التي تقود عمليات الحراك التنموي في مناطق الحضر او التريف الحضري او المناطق الريفية وتحصر الدراسة المؤشرات الديموغرافية في عدد اربعة متغيرات اساسية (التركيب الاسري) تعبر عن تكوين المجتمعات هي التصنيف النوعي والعمري للعينة ونوع جنس المعيل في الاسرة والحالة الزواجية للمعيل وفترة استقرار الاسرة في المنطقة.

تبين مؤشرات الشكل (١.)الخاص بالتصنيف النوعي والعمري لمجتمع

العينة ان متوسط النسبة للفئة العمرية (اقل من ١٨سنة) من العينة تمثل ٣٧٪ بنما تمثل الفئة لعمرية ما بين (١٨-٤٥)نسبة ٢٧٪ , وترتفع نسبة النساء في الفئة العمرية اكثر من ٤٥ سنة منها عن الرجال (٢٠٪,١٧٪)على التوالي بينما تحتفظ المجتمعات الريفية بحيوية الانجاب اذ ان نسبة (اقل من ١٨٪) ترتفع في المناطق الريفية بمعدل ٤١٪ منها في المناطق الحضرية ومناطق التريف الحضري ولذا لا بد من الاهتمام بالمناطق الريفية من حيث الصحة الانجابية والعمران البشري والحضري , وفي ما عدا ذلك لا يوجد تباين واضح من حيث التوزيع السكاني و التركيب الديموغرافي.

وبالتحليل البسيط لنوع جنس المعيل في الشكل رقم (٢.) تبين الدراسة ان مازالت الاسر تحتفظ بحق الاعالة اذ ان ٨٤,٥٪ من حجم العينة ان المعيل هو رب الاسرة (ذكر) بينما تشكل اعالة النساء ١١,٥٪ وهذا مؤشر يدل على التمسك بالشرعية والمعتقد الديني كما ان اعالة الرجل هي تقليد عرفي تاريخي متوارث ومتواتر وبالرغم من ذلك ترتفع نسبة اعالة النساء للاسرة في مناطق التريف الحضري (٢١,٢٥٪) وذلك لارتفاع يبين ان المجتمع مجتمع هش تتخلخل فيه الاعراف والمعتقدات نسبيا بسبب حداثة تكوين المجتمع وظروف النساء فيه .

وتشير الشكل رقم (٣) إلى المستوى العالي من الحفاظ على الاسرة اذ ان ٨٣٪ من مجتمع العينة ينعمون بالاستقرار في الحالة الزواجية غير ان مؤشر التهرب من الاعالة ترتفع نسبيا اذ ان ١٧٪ لا يوجد لهم معيل وتبين حالات مؤشرات الطلاق والهجر ذلك (٤,٤٪) هجر وطلاق وترتفع النسبة في مجتمعات التريف الحضري اذ تمثل نسبة الطلاق ٧٪ وهذا مؤشر خطير في افراز المشكلات المجتمعية المتعددة(التسول, التشرد, الادمان.... الخ) .

وتختم الدراسة مؤشر نتائج التحليل للوضع الديموغرافي لمجتمع العينة باهم متغير يعكس التفاعل البيئي والمساهمة في عمليات الحراك التنموي وهو الفترة الزمنية لاستقرار أسر العينة بالمنطقة , وتشير الاحصائيات في الشكل رقم (٤.) إلى ان هنالك استقرارا نسبيا وتمسكا بالارض (٥٣٪ من اسر العينة لها اكثر من ٣ عقود زمنية) اذ ان مفهوم ملكية الارض مرتبط تاريخيا بالعرض والنزاع والتصفيات الدموية عند اهل الشرق , وذلك في ما عدا الحراك القسري الذي سببته الحروب في جنوب الولاية وشمالها والجفاف في غرب الولاية , فتشير الارقام إلى ان هنالك ٤٥٪ من مجتمع الريف حديث الاستقرار (ما بين ١٠-٢٠ سنة) وهذه الحقبة الزمنية هي فترة الكوارث في الولاية غير ان مؤشرات التعداد السكاني سابقة الذكر (١٩٨٣,١٩٩٣,٢٠٠٨) تشير على التوالي إلى التغيير الديموغرافي في نمط المعيشة من رحل إلى ريف إلى حضر, وعليه فان هنالك حراكا سكانيا نتيجة للعديد من الاسباب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ادت إلى تغيير التركيب المجتمعي في المحلية وزادت من حركة النشاط الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي الثقافي مما ادى إلى ظهور إثنيات لها ثقافة ساحلية محددة ومميزة تحتاج إلى

المزيـد مـن التخطيـط مـن خـلال المزيـد مـن الدراسـات الدقيقـة والمتخصصـة.

ثانيا المؤشرات الاجتماعية:

شكل رقم (٥.): نوع الاسرة

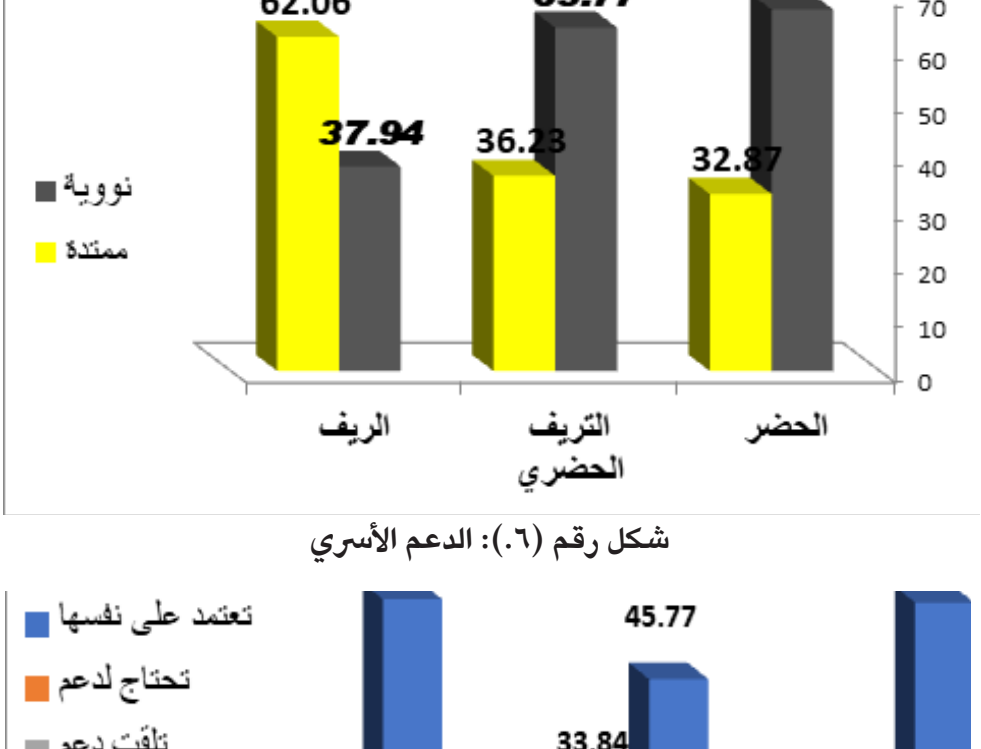

شكل رقم (٦.): الدعم الأسري

شكل رقم (٧.): تعليم الابناء في الاسر

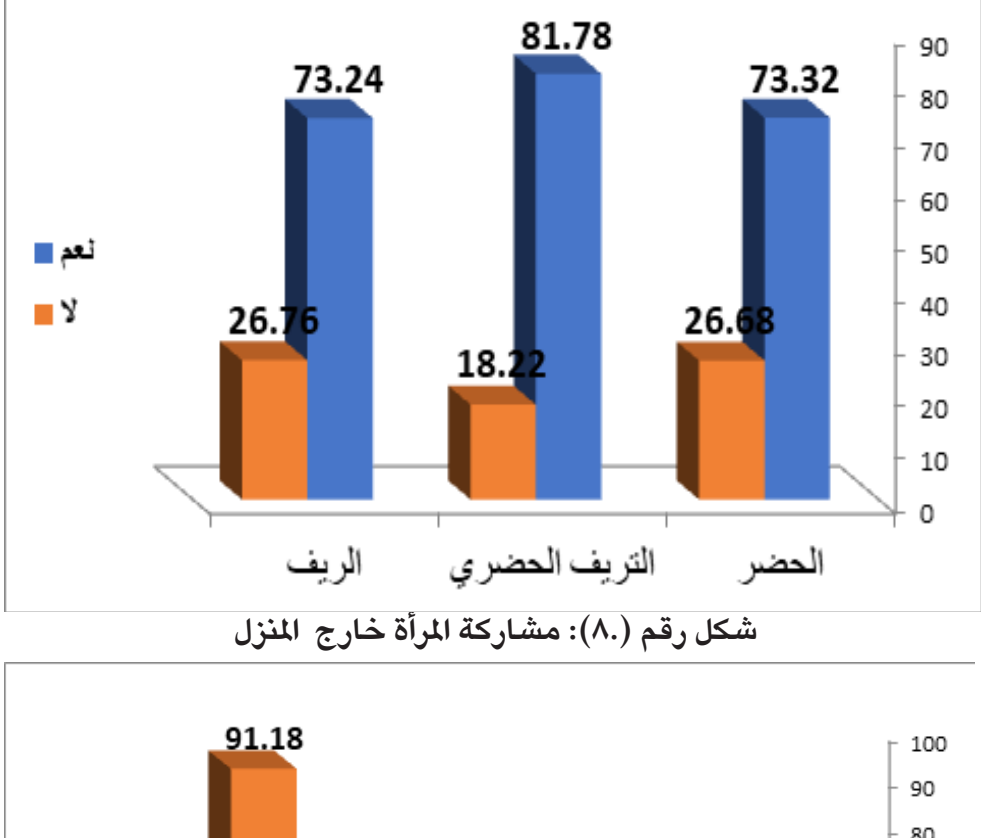

شكل رقم (٨.): مشاركة المرأة خارج المنزل

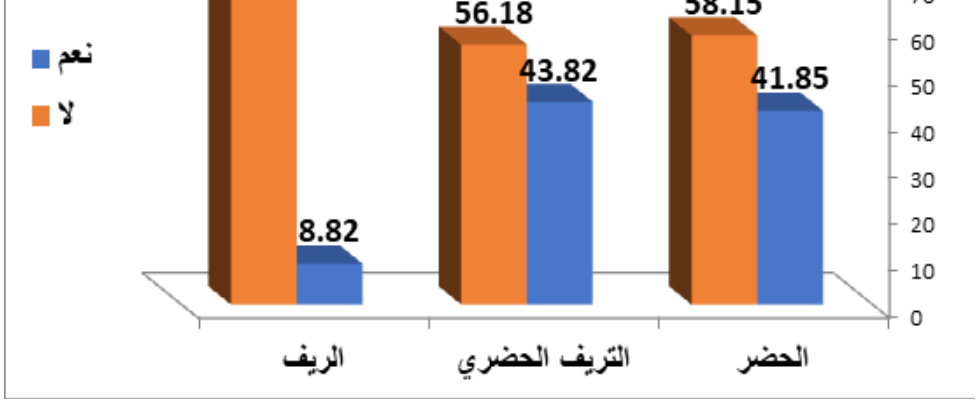

شكل رقم (٩.) :نوع العمل

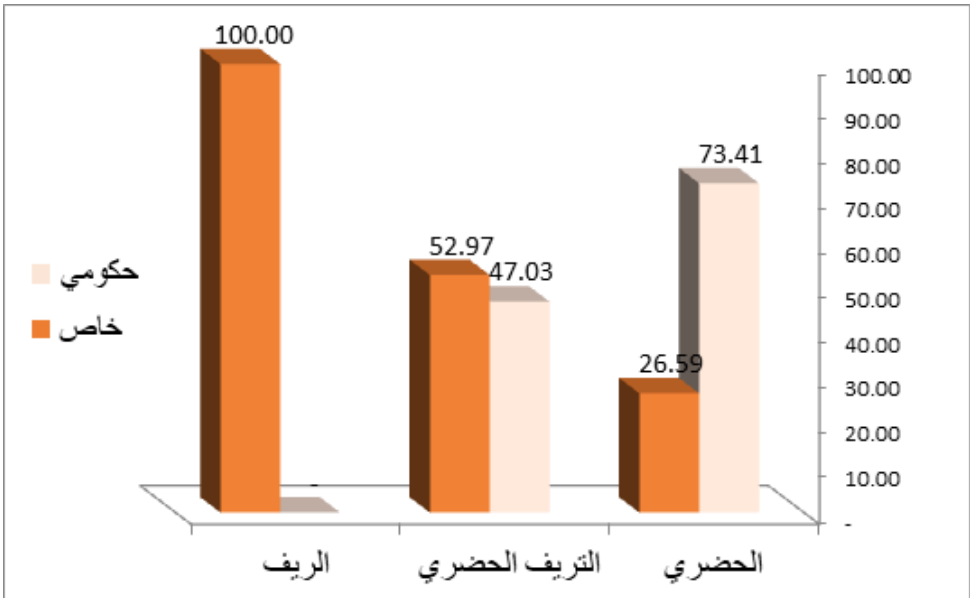

نتائج تحليل المؤشر الاجتماعي

يبين المؤشر الاجتماعي أربعة متغيرات أساسية تشير إلى العلاقات بمنظومة المجتمع ومدى تفاعل الأسرة معها ويبين الشكل رقم (٥.) نوع الأسرة من حيث الاستقرار والوجود المكاني هل هي أسرة نووية ام أسرة ممتدة, الامر الذي يحقق تواصل الاجيال ويكفل ضمانات توارث منظومة القيم السلالية والتشبع بمعطيات بيئة التنشئة.

تمثل الاسرة الممتدة اعلي نسبة لها في المناطق الريفية (٢٦٪) بينما تشير الاحصائيات العامة في الدراسة إلى ان متوسط نسبة وجودها لا يتجاوز (٤٤٪) وهذا مؤشر يعد في اتجاه التناقص والانقراض كما ان الاسرة الممتدة كانت سمة اساسية من سمات المناطق الريفية في التركيب الاسري يعبر عن الاحاطة بالاجيال المتعاقبة والحياة في كنف العائلة والبطون والقبائل بدلا عن الافخاذ.

وفي متغير الدعم الاسري في الشكل رقم (٦.) تبين الاحصاء ان ٢٥٪ من حجم العينة لا يحتاجون إلى دعم وان عدد الاسر التي تتلقى الدعم تمثل ٩١٪ من المجموع وان هنالك نسبة ٩٢٪ ما زالت تحتاج إلى دعم وتعتبر هذة المؤشرات سهلة المعالجة في اصال الدعم والتعرف على الاسباب التي تحول دون ذلك إلى المجتمعات محل الحاجة اذ يشكل الدعم العيني والنقدي حماية ومسولية اتجاه المجتمعات الانسانية.

تبين الاشكال رقم (٧,٨.) مدي اهتمام الاسرة بالعملية التعليمية اذ انها مؤشر حقيقي للمستوى الاجتماعي والثقافي للاسرة, فتشير الاحصائيات إلى ان

٦٧٪ من مجموع العينة تهتم بالحاق ابنائهم دور العلم وهذه النسبة تتناسب ومؤشرات الاداء التنموي العام في بالمحلية غير ان هنالك ٣٢٪ لا تأبه بالتعليم وهذه النسبة تحتاج إلى وضع الحلول والمعالجات لان مؤشر القبول ٢٧٪ في المراحل الاولية من الالتحاق فهنالك ظواهر ضعف الاستيعاب والكفاءة ودون ذلك من ظاهرة التسرب, وتعتبر مشاركة الوالدين في العملية التعليمية جزءا اصيلا من دفع الحراك الاجتماعي وضمان استمرارية الابناء في المدارس وتشير المشاركة إلى نسبة ٧٨٪ اعلاه في المناطق الحضرية وتتناقص إلى ٩٦٪ في مناطق الترييف الحضري حتى تصل إلى ٨,٠٥٪ في المناطق الريفية وعليه لا بد من رفع الوعي للاسر تجاه اهمية التعليم والتحصيل المعرفي والاكاديمي بالوسائل والطرق المتعددة والمناسبة والمستحدثة.

وتعتبر مشاركة المرأة في الحياة العامة او العمل خارج المنزل واحدا من أهم المؤشرات الاجتماعية التي تدعم عمليات الحراك التنموي واكتساب الوعي الاسري والمواكبة الحضرية, وتبين الدراسة في الاشكال رقم (٩,.٨) مشاركة المرأة المجتمعية فلا تتجاوز النسبة في مناطق الحضر والترييف الحضري عن ٠٤ ٪ بينما تقل في مناطق الريف حتى تصل ٨٪ ويبين المؤشر ارتفاع نسبة العمل الخاص في الريف بينما ترتفع نسبة التوظيف الحكومي في الحضر ومناطق الترييف الحضري ولذا لا بد من التدقيق في عملية المشاركة اذ ان المشاركة في العمل الخاص تعني تأكيد الدوافع والابداع في مجالات توظيف المهارات والانتاج الذاتي , بينما العمل الحكومي يعني المهن المكتبية والانتاج الدواويني.

ثالثا المؤشرات الثقافية

شكل رقم (١٠) :الخطاب اللغوي داخل الأسرة

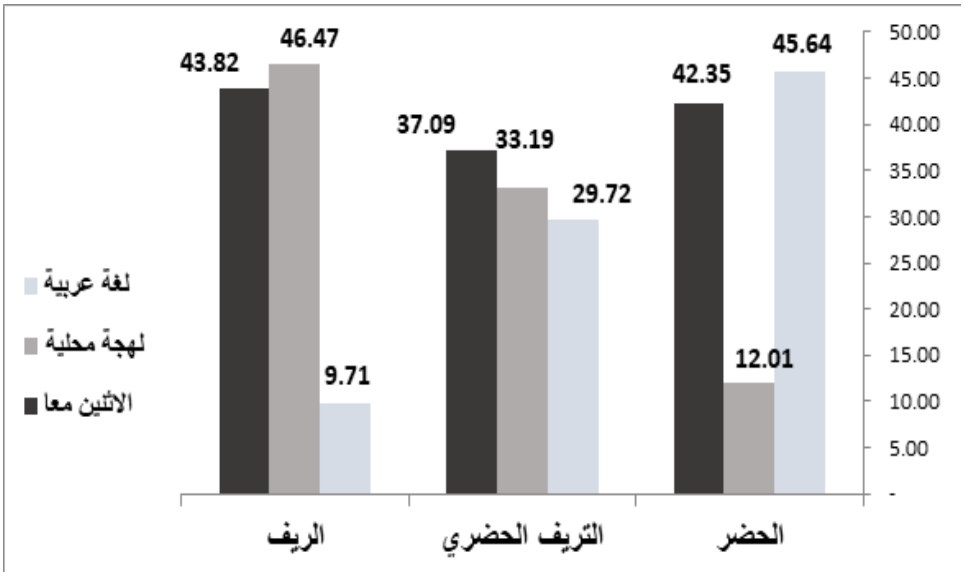

ارتباط الاسر بدور شكل رقم (١١)

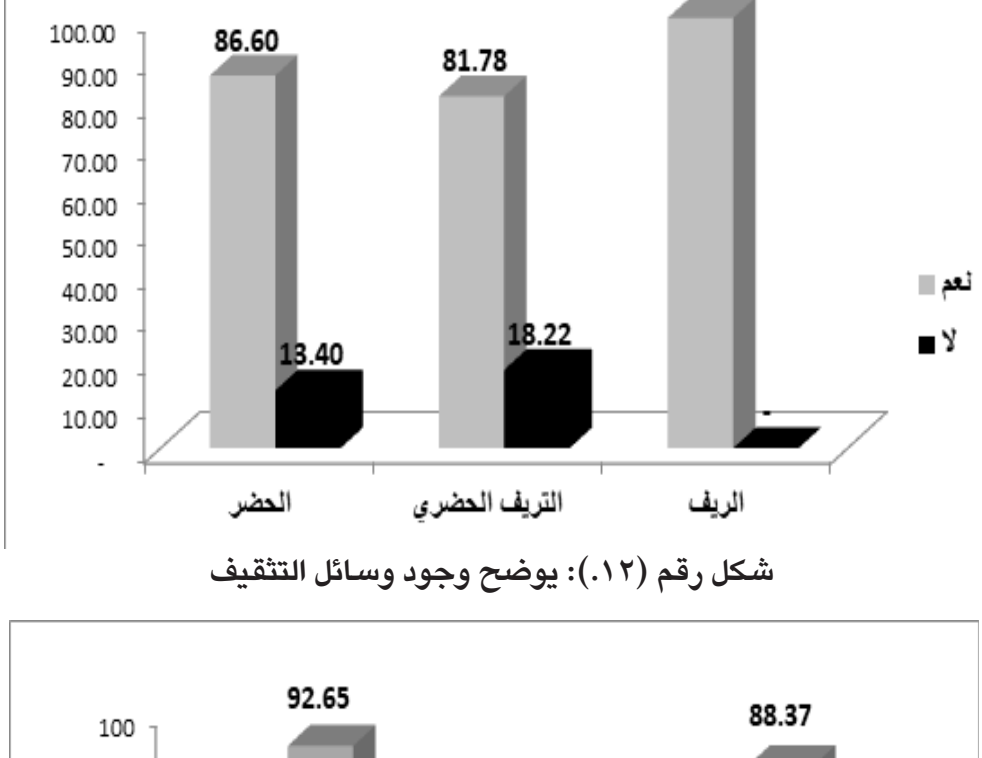

شكل رقم (١٢.): يوضح وجود وسائل التثقيف

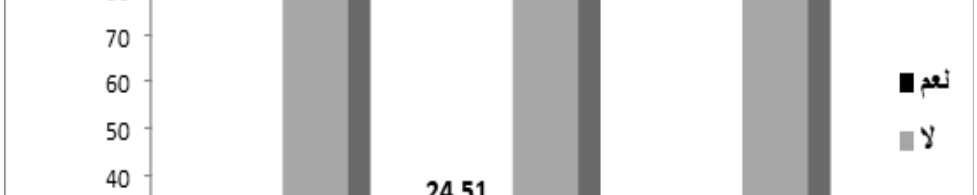

شكل رقم (١٣.) وسائل التثقيف

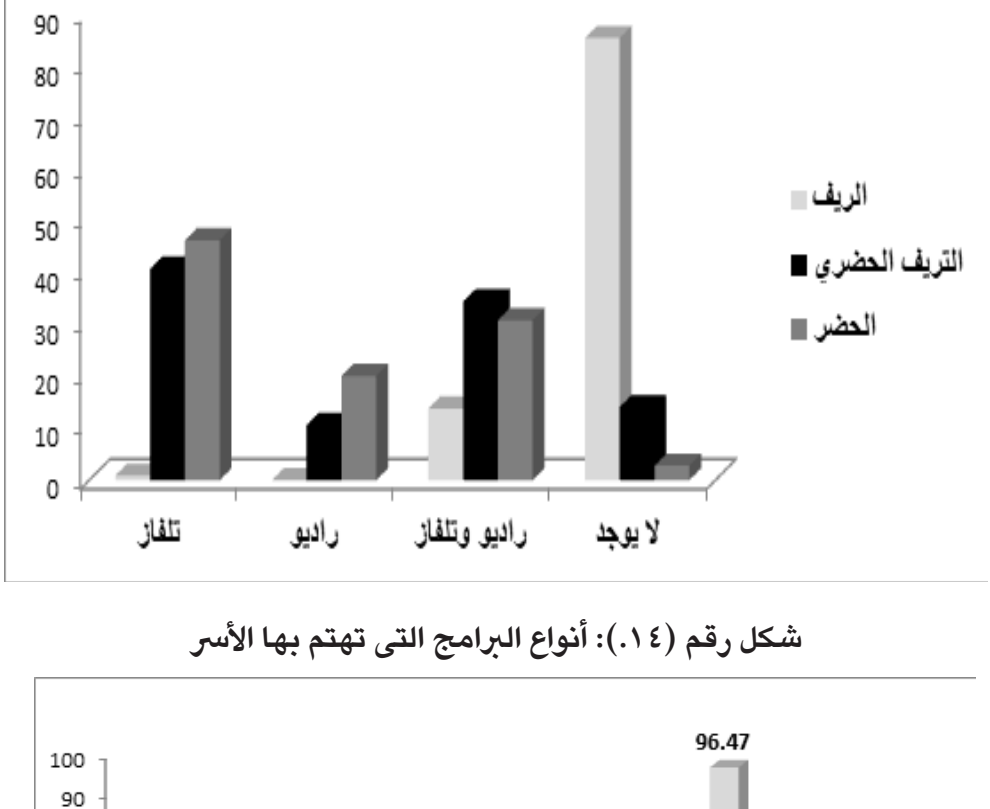

شكل رقم (١٤.): أنواع البرامج التى تهتم بها الأسر

شكل رقم (١٥.): علاقة الأسر بالأندية الرياضية والثقافية والعمل الطوعي- (الأندية الرياضية)

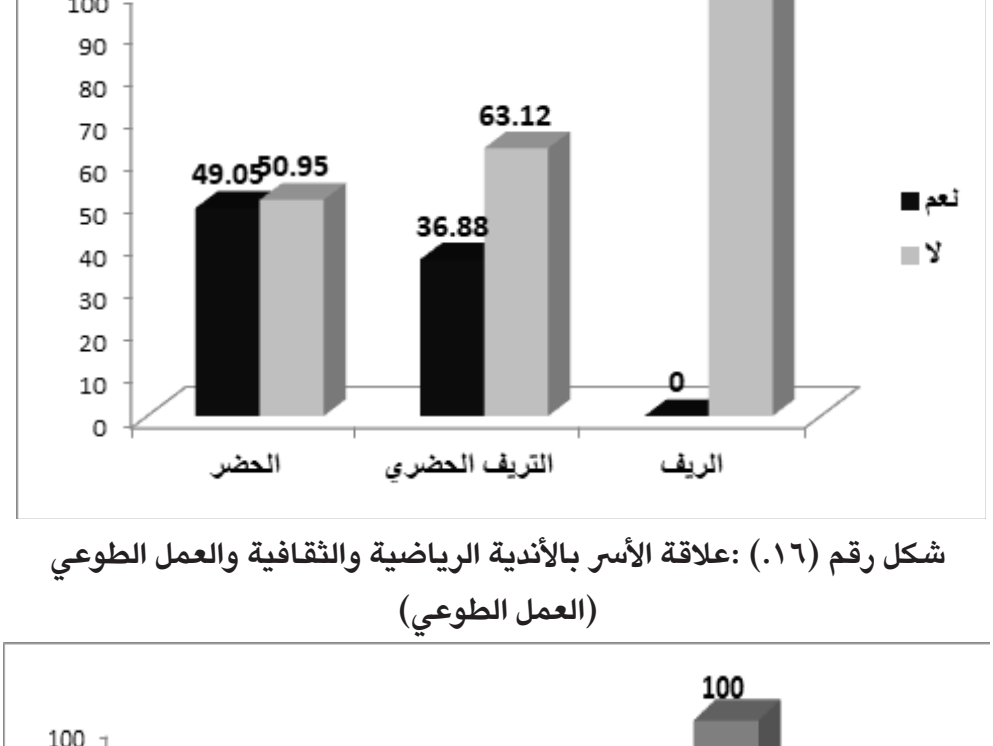

شكل رقم (١٦.) :علاقة الأسر بالأندية الرياضية والثقافية والعمل الطوعي (العمل الطوعي)

شكل رقم (١٧.) :علاقة الأسر بالعمل السياسي

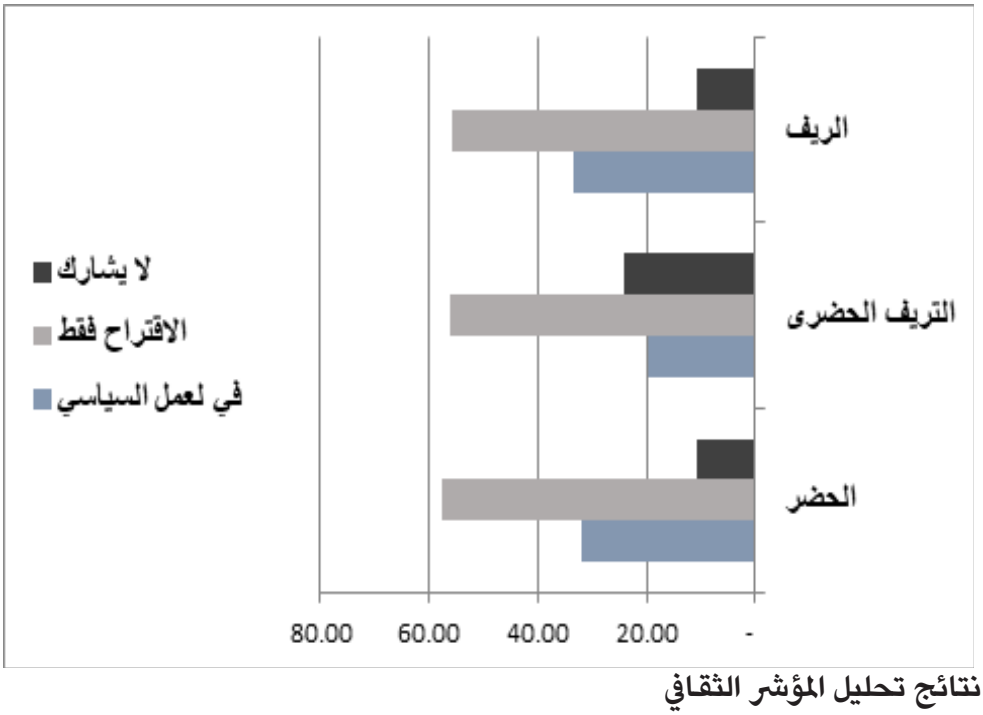

نتائج تحليل المؤشر الثقافي

تبين الأشكال أعلاه (_من ٠١ إلى ٧١_/)عدد سبعة مؤشرات خاصة بالخصائص الثقافية للعينة التي تمثل مجتمع الدراسة إذ إن الثقافة هي المعبر لدفع عمليات الحراك التنموي في الاتجاهات المثمرة.

يشير الشكل رقم (٠١.) إلى الخطاب اللغوي في الأسرة إذ إن اللغة هي لسان حال المعرفة والتطور وحاجز اللغة في المجتمعات الريفية يمثل العزلة والانغلاق والتشتت ويشير الاحصاء إلى أن متوسط نسبة الذين يتحدثون اللهجات المحلية واللغة العربية معا تمثل (١٤٪) من مجموع العينة وترتفع النسبة في المناطق الحضرية والريفية وهذا مؤشر تطور وخروج من دائرة المحلية إلى القومية في لغة التواصل وما يتبع ذلك من حراك ثقافي واجتماعي إلا أن نسبة التحدث باللغة المحلية فقط ما زال يمثل نسبة مقدرة (٥,٠٣٪) ولا يمكن تجاوزها إذ هي اللغة الرسمية في دواوين العمل ودور العلم والعبادة وهذا الانغلاق اللغوي وأحد من الأسباب الأساسية من مشكلات مواصلة التعليم في مرحلة الأساس (التمدرس, التسرب, الكفاءة , الاستيعاب) ومناداة البعض باستخدام مناهج التكسير اللغوي في الثلاث سنوات

الاولى من مرحلة الأساس.

ويشير الشكل رقم(__/١١و٢١) إلى أهم متغير يستند عليه المؤشر الثقافي في بيئة التنشئة(نمط السلوك, القيم المكتسبة, نوعية الحياة) وهو مستوى تعليم الآباء والأمهات ان نسبة الامية وسط الاباء تمثل (٥,١٢٪) ووسط الامهات تمثل (٧,٢٣٪) وتبين المؤشرات ان معدل الارتفاع من الامية في الريف يشكل رقما قياسيا وسط النساء اذ ان (٠٥٪) من العينة اميات كما تمثل اللهجات المحلية في ارتفاع نسبة الامية ومقابل ذلك تقل نسبة التعليم العالي اذ ان جميع العينة تمثل (٤٪) ذكور و (٢٪) إناث وتكاد تكون منعدمة في المناطق الريفية بالرغم من انشاء جامعة البحر الاحمر وافتتاح اربع كليات خارج حاضرة الولاية .

كما تبين المؤشرات ضعف الكفاءة والاستيعاب العام في مستوى التعليم, وبالنظر للشكل الخاص بالتمدرس تشير الارقام إلى ارتفاع نسبة الالتحاق والاستيعاب في المناطق الريفية للابناء (تمثل١٤,٤٧٪) كما ترتفع ايضا في مناطق الحضر والتريف الحضري (٣٨٪) ويعزى ذلك إلى الاهتمام الذي تجده المدارس الطرفية والريفية من قبل المنظمات وحكومة الولاية في برنامج الغذاء مقابل التعليم وغيرها من البرامج المحفزة ماديا ومعنويا مما زاد نسبة الوعي باهمية التعليم وجعله من اولويات الاسرة.

بالرغم من ارتباط الاسر بدور العبادة (٦٤,٩٨٪) الا ان دوافع التعلم واكتساب مهارات جديدة يظهر ضعفة بشدة في ارتباط الاسر بمؤسسات تعليم الكبار (٤١٪) ولاهمية تعليم الكبار في قيادة منظومة الحراك التنموي لابد من تكثيف الاعلام والتثقيف اتجاه المعرفة والتعلم.

ويبين الشكل اعلاه (٣١,٠.) ان نسبة الاسر التي لاتوجد لديها وسائل تثقيف تمثل (٤٣٪) واعلاها عند الاسر الريفية (٥٨٪) وتبين الاحصاء ان ٠٥٪ فقط من الاسر في الحضر والتريف الحضري يمتلكون تلفاز بينما تقل نسبة الراديو, وتظهرهنا نسبة ضعف الاستخدام والامتلاك للاتجاهات نحو استخدام الانترنت والموبايل بناء على ذلك تشير الدراسة إلى ان نسبة (٦٩٪) من العينة في المناطق الريفية ليس لهم علاقة بالبرامج التثقيفية وهذا سبب اساسي في ضعف الوعي بحقوق المواطنة والتفكير في تطوير اتجاهات الحياة واكتساب المعارف والمهارات بل الانفتاح إلى المجتمعات والعالم والخروج من المجتمعات المغلقة والجنوح إلى حياة التشتت والعزلة.

وتبين الاشكال (٥١ و٦١.,.) الخاصة بالعمل الطوعي والارتباط بالأندية الثقافية والإجتماعية والرياضية ضعف المؤشرات, اذ ان هذة المواعين هي الاساس في رفع درجة الوعي والحراك الثقافي الذي يقود إلى الحراك الاقتصادي والاجتماعي بينما يبين الشكل رقم (٧١.) إلى ارتفاع نسبة المشاركة في العمل السياسي وذلك لإستناد العمل السياسي على الإدارات الأهلية والإنتماء القبلي بعيدا عن الولاء السياسي لأهداف ومبادئ المنظومة الحزبية.

الخاتمة :

يختتم الباحث الورقة البحثية بتحليل المؤشرات الخاصة بالدراسة الميدانية التى اسفرت عن وجود تطور ملحوظ في الجانب الخاص بالحراك الافقى وتطور الخدمات وانتشارها مما قاد الى تطور في خصائص المجتمعات الساحلية في مستوياتها المختلفه ومن الجوانب الثقافية والديمغراقية وباكساب المتغيرات الطبيعية التى طرات على مدن السواحل غير ان هنالك قصورا بل انعداما في توظيف الموارد وفق سياسات اجتماعية خاصة بمنظومة ادارة البيئة الساحلية وتفاعل الموارد البشرية واستخدام ادوات التنمية المستدامة وتحقيق اهدافها مما جعل منطقة الساحل عرضة للكثير من الصراعات الدولية والاقليمية من اجل احتكار الموارد والمواقع الجغرافيةكما خلص الباحث للعديد من التوصيات والنتائج لتى يمكن ان تشكل منظومة معتدلة لصياغة سياسات اجتماعية تحقق أهداف تنموية .

النتائج :ـ

(١) ضعف الدراسات والبحوث في المجالات الخاصة بالسياسات والاستراتيجيات بصفة عامة وسياسات واستراتيجيات إدارة المناطق الساحلية ..

١. العمل في إطار سياسات جزئية وتفصيلية دون إدراج السياسات الاجتماعية في السياسات الكلية (السياسة القومية للسكان , السياسة القومية لتمكين المرأة .إدارة المناطق الساحلية .... الخ).
٢. فشلت اهداف الالفية لانها غير واقعية ولا ترتبط بالثقافة المجتمعية ولم يتم توصيفها محليا .
٣. الاطار النظري والفلسفي الذي استند عليه في التخطيط ووضع السياسات لم يكن محددا تحديدا منهجيا ...
٤. عززت فكرة الحراك التنموي افكار المدرسة القديمة لابن خلدون ونظرية التغيير الدوري للسكان والمدارس الحديثة (سبينسر دوركايم وفيبر) التي استندت على تقسيم العمل وتحليل الابنية الاجتماعية وربط ذلك بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسيوالقانوني .
٥. متغيرات الدراسة هي أكثر المتغيرات تفسيراً للحراك التنموي في الساحل السوداني

حسب نتائج العامل الاستكشافي وتدوير البيانات .

٦. يمكن استخدام جميع المتغيرات التى أكدها العامل الاستكشافي وتدوير البيانات كدالة للحراك التنموي قي مناطق التريف الحضري بساحل البحر الاحمر ..

٧. تشكل مجموعات التريف الحضري خطر يهدد تماسك النسيج الاجتماعي والقضاء على الجوانب الايجابية الداعمة للحراك التنموي .الخاص بالبيئة الساحلية .

٨. ٠٥٪ من مجتمع التريف الحضري هم من اصول ريفية و ٥٤٪ منهم اصبحوا يقطنون حاضرة المحليات الكبرى).

١. تغيير اتجاه التفكير نحو عمل المرأة خارج المنزل باسباب الضغوط المادية ومواجهة الفاقه والبؤس والعدم.

٢. ضعف الدوافع تجاه الحياة وتحسين نوعيتها .قي اتجاه توظيف الموارد الساحلية .

٣. ٤٤٪ من حجم العينة يعيشون في كنف الاسرة الممتدة وهذا مؤشر لاتجاهات تغيير نمط الحياة في الريف وتلاشي الاسر الممتدة.وتاثير المجتمع الريفي بثقافة المدن الساحلية .كمدخل لتشخيص وحل مشكلات العزلة والتشتت والانغلاق

٤. تبين الدراسة ان اللغة المحلية تمثل عائقا اساسيا لانطلاقة الحراك الثقافي ومن ثم الحراك التنموي (٣٠,٥١٪ من حجم العينة يتحدثون المحلية و٤١٪ يتحدثون الاثنين معا) والساحل يحتاج إلى التخاطب القومي والعالمي.

٥. ٨٥٪ من حجم العينة في المناطق الريفية ليس لديهم وسائل تثقيف و ٩٥٪ ليس لديهم علاقة بأي برامج تثقيفية.

٦. ٨٥٪ من حجم العينة يهتمون بالجوانب السياسية ما بين ناشط في الحزب او منظومة سياسية او ناشط في فترات الحملة الانتخابية.

٧. ضعف الاهتمام بالاندية والتجمعات الرياضية والثقافية والعمل الطوعي في المناطق الريفية.

٨. دالة الحراك التنموي في المناطق الريفية بولاية البحر الأحمر هي ممثلة في البعد الثقافي الاجتماعي وفيما عداها متغيرات تابعة .

٩. التجاهل التام للتخطيط الدقيق في جانب السياسات الاجتماعية في توظيف الموارد البحرية تجاه الامن الغذائي والتنمية الاجتماعية

١٠. تشكل مجموعات التريف الحضري خطر يهدد تماسك النسيج الاجتماعي والقضاء على الجوانب الايجابية الداعمة للحراك التنموي .الخاص بالبيئة الساحلية .

١١. ما زالت ثقافة ادبار البحر واستقبال الجبل موجودة وغير مستغلة في توظيف الموارد.

التوصيات :ـ

١. تكثيف الارشاد الثقافي ورفع الوعي تجاه توظيف الموارد المحلية..البحرية .

٢. تكثيف الاعلام والمنابر الارشادية والتثقيفية للتعرف على حقوق المواطنة وتحفيز الدوافع اتجاه التحضر والحياة الحضرية الساحلية (نوعية الحياة).

٣. تصميم برامج لتغيير انماط الغذاء والحث على تناول المنتجات المحلية من البحرية

واالاسماك ..

٤. تكثيف البرامج الخاصة برعاية الطفولة.

٥. نشر الوعي وتكثيف الاعلام للالتحاق بمؤسسات تعليم الكبار وبرامج تنمية المهارات وبناء القدرات. اتجاه نوظيف الموارد البحرية والتفاعل مع البيئة الساحلية .

٦. ابتكار وتحديث البرامج الخاصة بقبول الاخر وثقافة التمازج القبلي والانتشار.

٧. دعم المراكز الاجتماعية والاندية بالوسائل الثقافية وتكثيف البرامج في المناطق الريفية والاهتمام براديو المجتمع.اتجاه التوعية والتثقيف اتجاة بالموارد البحرية والتفاعل مع البيئة الساحلية .

٨. تفعيل دور المنظومات السياسية في اتجاهات الحراك الثقافي والاقتصادي والاجتماعي.

٩. ضرورة التركيز على السياسات الاجتماعية وبرامجها في المناطق الريفية باعتبارها مرتكزاً للحراك التنموي .

١٠. تكثيف البرامج الاجتماعية والتوعية لاكساب المهارات الحياتية وتطوير التخاطب اللغوى المحلى والقومي والعالمي .

ثالثا : توصيات لمقترح دراسات مستقبلية

١. المزيد من الدراسات في الحالة الزواجية وعن ظواهر الهجر والاعالة والطلاق.وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي المرتبط بالمصائد البحرية والابحار وتجارة الموانئ والمدن الساحلية.

٢. دراسة التغيير الديموغرافي والحراك السكاني على مجتمعات الساحل واثره على ظهور واحلال واختفاء مناطق سكنية وسلالات سكانية جديدة.

٣. الدراسات التشخيصية الدقيقة لعمالة الاطفال والنساء.وعلاقتها بالموارد البحرية .

٤. عمل دراسات حول اسباب الاعاقة العقلية في المناطق الريفية ودراسات متخصصة في مجالات الرعاية الصحية للاطفال عامة.وتاثير البيئة الساحلية على النمو .

٥. دراسات اجتماعية ونفسية حول تغيير نمط المعيشة وأشكال الحياة للأسرة الريفية على ساحل البحر الأحمر.

٦. المزيد من الدراسات لتعزيز فرص المشاركة للمرأة الريفية في مجالات الإنتاج الذاتي الابداعي (التمليح,إنتاج الظفرة, الخزف والاصداف, صيانة وتصنيع الشباك).المرتبط بالمنتجات البحرية ,

المصادر الاولية اولا: التقارير

١. تقارير اللجنة الاستشارية العلمية بولاية البحر الاحمر, الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للانفاق الحكومي التنموي-ولاية البحر الاحمر, ٢٠٠٢-٢٠٠٥- ٢٠٠٦- ٢٠٠٧م .

٢. الموسوعة الولائية – وزارة المالية والاقتصاد – ادارة التخطيط الاقتصادي والتعاون الدولي ولاية البحر الاحمر ٢٠٠٦م .

ثانيا: الوثائق

١. وثيقة القمة العالمية للتنمية المستدامة جوهانسبرج- جنوب افريقيا- سبتمبر ٢٠٠٢م.

٢. وثيقة الاهداف الانمائية للالفية ال عند اعلان الالفية لقمة الامم المتحدة في نيويورك,

سبتمبر ٢٠٠٢م .
٣. عبد الغفار محمد احمد , قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية, مجلس الابحاث الاقتصادية و الاجتماعية (المجلس القومي للبحوث), عباس احمد محمد (كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية جامعة الخرطوم) دار النشر (جامعة الخرطوم)٢٠٢م .
٤. ولاية البحر الاحمر(بورتسودان), الخطة الخمسية ٢١٠٢-٦١٠٢م, المجلس الولائي للتخطيط الاستراتيجي بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي .
٥. الجهاز المركزي للاحصاء ولاية البحر الاحمر, تعداد السكان و المساكن الخامس ٨٠٠٢م, نتائج التعداد الاساسية ولاية البحر الاحمر, ديسمبر ٩٠٠٢م .

المصادر الثانويـــــــة

١. هناء حافظ بدوى, التخطيط الإجتماعي و السياسة الاجتماعية في مهنة الخدمة الإجتماعية, الإسكندرية ٣٠٠٢م .
٢. محمد عاطف غيث, قاموس علم الإجتماع, جامعة الإسكندرية, دار المعرفة الجامعية, ١.
٣. غازي حسن الصوا, وليد عبد الله حفاد, تقويم البرامج و السياسات الاجتماعية الأسس النظرية و المنهجية, مكتبة الملك فهد الوطنية, ٤٠٠٢م .
٤. محمد العوض جلال الدين, الارتباط بين التعليم العالي و عالم العمل و الإنتاج مؤسسة فريد رنش ابيرت, دار النشر جامعة ام درمان الأهلية للدراسات السودانية .
٥. حسن احمد عبد العاطي, سكان السودان و تحديات المستقبل , المجلس القومي للسكان, الخرطوم سبتمبر٢١٠٢م .
٦. محمد احمد بيومي, علم الاجتماع و قضايا السياسة الاجتماعية و تشريعاتها, دار المعرفة الجامعية الاسكندرية, ٠٩٩١م .
٧. مصطفى , ورقة السياسات الاجتماعية بالمغرب: نموذج سياسات الفقر .

الحواشي

١. مصطفى المناصفي ، ملخص وثيقة اعلان المبادره الوطنيه للتنمية البشرية ، المغرب العربي (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩)
٢. المرجع السابق ، مصطفى المناصفي
3. عبدالغفار حمد احمد لايف مانجر, سلام وتنمية شرق السودان ابعاد للتداول